

Distr.: General
12 December 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

البند ١٣٢

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

تقرير الأداء الأول عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأداء الأول المقدم من الأمين العام عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/69/612). واجتمعت اللجنة، خلال نظرها في التقرير، مع ممثلين للأمين العام زودوها بمعلومات إضافية وتوضيحات، اختُتمت بتقديم ردود خطية وردت في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٢ - ويعكس تقرير الأداء الأول عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ التسويات اللازمة بسبب التغيرات في معدلات التضخم وأسعار الصرف وفي المعايير المفترضة في حساب الاعتمادات الأولية. ويراعي التقرير أيضا الولايات الإضافية التي أقرها كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن منذ اعتماد الميزانية البرنامجية، والبنود غير المنظورة والاستثنائية التي لا يمكن تأجيلها إلى السنة الثانية من فترة السنتين.

٣ - وتبلغ الاحتياجات المنقحة في إطار أبواب النفقات ٥ ٥٧٣,٣ مليون دولار، بزيادة قدرها ٣٤,٧ مليون دولار أو ٠,٦ في المائة عن مستوى الاعتماد البالغ ٥ ٥٣٨,٦ مليون دولار الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٢٤٧/٦٨ بآء و ٢٤٨/٦٨ ألف - جيم و ٢٦٨/٦٨ و ٢٧٩/٢٦. ويرد في الجدول ٢ من تقرير الأمين العام شرح مفصل للعوامل المحددة التي أسفرت عن الزيادة في إطار أبواب النفقات. وزُوِّدت اللجنة الاستشارية، عند الطلب، بالتفصيل التالي لكل عامل من هذه العوامل فيما يتعلق بالوظائف وبغير الوظائف:



الرجاء إعادة استعمال الورق

151214 151214 14-67163 (A)



(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	الاعتماد الأولي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥		اعتمادات الميزانية البرنامجية الإضافية		النفقات غير المنظورة والاستثنائية		تسويات التكاليف القياسية		مجموع التغييرات المنقحة		الفرق بالنسبة المئوية	
	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥
الوظائف	٢ ٥٢٨,٤	٦,٠	٢ ٥٣٤,٤		(١٨,٣)	١,٢	٢٤,١	٧,٦	١٤,٦	٢ ٥٤٩,٠	٠,٦	
غير الوظائف	٢ ٥١٥,١	١,٤	٢ ٥١٦,٥	٢٢,٨	(٤,٧)	(٥,٦)	٠,٣	(٠,٧)	١٢,١	٢ ٥٢٨,٦	٠,٥	
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٤٨٦,٨	٠,٨	٤٨٧,٦		(١,٥)	(٠,٩)	٧,٧	٢,٧	٨,٠	٤٩٥,٦	١,٦	
المجموع	٥ ٥٣٠,٣	٨,٢	٥ ٥٣٨,٥	٢٢,٨	(٢٤,٥)	(٥,٣)	٣٢,١	٩,٦	٣٤,٧	٥ ٥٧٣,٢	٠,٦	

٤ - ويرد موجزاً للتقديرات المنقحة لأبواب الإيرادات خلال فترة السنتين في الجدول ١ - بء من تقرير الأمين العام. وتبلغ هذه التقديرات ٥٣٣,٠ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ٩,١ مليون دولار أو ١,٧ في المائة عن التقدير الأولي لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ البالغ ٥٢٣,٩ مليون دولار (انظر أيضاً الفقرتين ٢٣ و ٢٤ أدناه).

٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن اعتمادات الميزانية البرنامجية تشمل مبلغاً قدره ٥٣٠,٣ مليون دولار من الاعتماد الأولي واعتماداً إضافياً قدره ٨,٢ مليون دولار وافقت عليه الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسنتين المستأنفة. وزوّدت اللجنة، بناءً على طلبها، بتفاصيل بشأن البنود التالية: (أ) التقديرات المنقحة في إطار الباب ٢٢، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا، والباب ٣٣، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية (٥,٨ ملايين دولار)؛ (ب) تدعيم وتعزيز فعالية أداء نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان (٠,٩ مليون دولار)؛ (ج) طرائق عقد المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (١,٥ مليون دولار).

٦ - ويشير تقرير الأمين العام إلى أن التقديرات المنقحة وبيانات الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية استجابة للعديد من مشاريع القرارات التي تنظر فيها اللجان الرئيسية للجمعية العامة بلغت وقت وضع الصيغة النهائية لتقرير الأداء الأول ٣١٢,٥ مليون دولار تقريباً. وتعالج هذه المبالغ خارج سياق تقرير الأداء الأول وتشمل، في جملة أمور، زيادات متصلة بالتقديرات المنقحة المقترحة لمكتب المبعوث الخاص المعني بفيروس إيبولا وبعبئة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا (١٩٣,٦ مليون دولار)، والتقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠١٥ (٤١,١ مليون دولار)، وطلب تقديم إعانة مالية إلى الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا (٣٦ مليون دولار) (A/69/612، الفقرة ٦). وترد ملاحظات

وتوصيات اللجنة الاستشارية بشأن هذه المسائل في تقاريرها ذات الصلة بشأن هذه المواضيع (A/69/660 و A/69/628 و A/69/652).

النفقات غير المنظورة والاستثنائية

٧ - يتضمن تقرير الأمين العام تفاصيل النفقات غير المنظورة والاستثنائية عن فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، البالغ مجموعها ٢٢,٨ مليون دولار، التي أُدرجت بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٤٩/٦٨. ويقدم الجدول ٣ من التقرير قائمة بالالتزامات التي وافقت عليها اللجنة الاستشارية (١٥,٩ مليون دولار)، والالتزامات التي شهد الأمين العام بأنها تتصل بصون السلام والأمن، عملاً بالسلطة الممنوحة بموجب الفقرة ١ (أ) من القرار (٦,٩ ملايين دولار)، والالتزامات التي وافق عليها رئيس محكمة العدل الدولية (٠,٠١ مليون دولار).

٨ - وزُودت اللجنة الاستشارية، بناءً على طلبها، بالمبلغ الكلي المطلوب في إطار بند النفقات غير المنظورة والاستثنائية من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٤، وتحديدًا المبالغ المتعلقة بأنشطة حقوق الإنسان العاجلة المنبثقة عن مختلف قرارات مجلس حقوق الإنسان، وهي ترد في الجدول أدناه. وتلاحظ اللجنة، من هذه المعلومات، زيادة كبيرة في المبالغ الإجمالية المدرجة في إطار النفقات غير المنظورة والاستثنائية على مدى السنوات الست الماضية، وزيادة في المبالغ المتعلقة بالأنشطة العاجلة الناشئة عن قرارات مجلس حقوق الإنسان.

(بدولارات الولايات المتحدة)

السنة	المبلغ الكلي للنفقات غير المنظورة والاستثنائية	المبلغ الناشئ عن قرارات مجلس حقوق الإنسان
٢٠١٤	٢٢ ٨٢٧ ٣٠٠	٩ ٢١٥ ٥٠٠
٢٠١٣	٢٣ ٢٧٧ ٨٠٠	٣ ٨٥٧ ٨٠٠
٢٠١٢	٥ ٠٨٩ ٢٠٠	٢ ١٠٠ ١٠٠
٢٠١١	١٣ ١٦٨ ٦٠٠	-
٢٠١٠	٦ ٩١١ ٢٠٠	-
٢٠٠٩	٣ ٨٣٢ ٦٠٠	-
٢٠٠٨	١ ٣٥٩ ٢٠٠	-

٩ - وفيما يتعلق بأنشطة حقوق الإنسان الممولة عن طريق هذه الآلية، زُودت اللجنة الاستشارية، بناءً على طلبها، بتفاصيل تفسيرية تتعلق بتطور التمويل منذ إنشاء مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٦. وأبلغت اللجنة بأن المجلس قد أصدر، منذ إنشائه، تكاليفات بإنشاء

واستمرار بعثات لتقصي الحقائق و/أو لجان تحقيق بشأن مختلف حالات حقوق الإنسان. وكانت هذه البعثات واللجان تموّل في بادئ الأمر عن طريق عمليات إعادة توزيع مؤقتة لموارد الميزانية العادية المتاحة، في انتظار موافقة الجمعية العامة على الموارد الإضافية المطلوبة في التقرير السنوي المتعلق بالتقديرات المنقحة في نهاية كل سنة. ونتيجة للعدد الكبير من البعثات ولجان التحقيق التي صدر بها تكليف في عام ٢٠١١، قامت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بصورة استثنائية باستخدام موارد خارجة عن الميزانية لتمويل أنشطة الاستجابة السريعة التي اعتبرتها المفوضية ضرورية، في انتظار موافقة الجمعية العامة على الموارد الإضافية المطلوبة في تقرير التقديرات المنقحة. وقررت الجمعية العامة بعد ذلك، في قرارها ٢٥٨/٦٦، أنه يجوز للأمين العام أن يدخل في التزامات لتمويل الأنشطة العاجلة الناشئة عن مختلف الطلبات الواردة من مجلس حقوق الإنسان، بعد الحصول على موافقة اللجنة الاستشارية، بموجب أحكام القرار المتعلق بالنفقات غير المنظورة والاستثنائية. ونظرت اللجنة، منذ ذلك الحين، في طلبات تتعلق بتسعة من هذه القرارات، ستة منها متصلة بأنشطة عاجلة في مجال حقوق الإنسان في عام ٢٠١٤^(١).

١٠ - وفيما يتعلق بمبلغ ٦,٩ ملايين دولار المعتمد بموجب السلطة الممنوحة للأمين العام، تشير اللجنة الاستشارية إلى أنه عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٩/٦٨، يتمتع الأمين العام بسلطة الدخول في التزامات لا يتجاوز مجموعها ٨ ملايين دولار في أي سنة واحدة بشأن مسائل يشهد أنها تتعلق بصون السلام والأمن (الفقرة ١(أ)). ويرد أدناه بيان لمختلف الالتزامات التي وافق عليها الأمين العام وأبواب الميزانية البرنامجية المتصلة بها:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الباب ٣ - الشؤون السياسية	
٦٥٠,٥	المساعي الحميدة في سبيل الدفع قدماً بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) - الجمهورية العربية السورية
٤٤٩,٥	الفريق المتقدم من أجل بدء الأعمال التحضيرية من أجل إنشاء بعثة للأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي
٤٧١,٩	مجلس المقر للتحقيق في بعض الحوادث التي وقعت في قطاع غزة
الباب ٤ - نزع السلاح	
٦٦٨,٢	بعثة التحقيق في ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية

(١) قرارات مجلس حقوق الإنسان ١/٢٥ و ٢٣/٢٥ و ٢٥/٢٥ و ٢٤/٢٦ و د١-٢١/١ و د١-٢٢/١.

الباب ٢٤ - حقوق الإنسان	
بعثة رصد حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا	٢٦٣٤,٤
الباب ٢٧ - المساعدة الإنسانية	
آلية الرصد من أجل الجمهورية العربية السورية	٢٠٣١,٢
المجموع الفرعي	٦٩٠٥,٧

١١ - وأثناء استعراض تقرير الأمين العام، طلبت اللجنة الاستشارية معلومات أساسية عن الالتزامات المعتمدة بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٤٩/٦٨، وزُوِّدت في بعض الحالات بتفاصيل محدودة ترد في مرفق هذا التقرير. وتوصي اللجنة الاستشارية بتقديم معلومات أساسية أكثر تفصيلاً إلى الجمعية العامة بشأن ما تم التعمد به من التزامات بموجب سلطة الأمين العام خلال عام ٢٠١٤.

١٢ - وبالإضافة إلى ذلك، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام قد التزم أيضاً بمبلغ قدره ٢ مليون دولار بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٤٩/٦٨ لتمويل العمليات الأولى لبعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيولا في أعقاب اتخاذ قرار للجمعية العامة رحبت فيه الجمعية باعترام الأمين العام بإنشاء هذه البعثة (القرار ١/٦٩). وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأن هذه الأموال قد استُخدمت في أنشطة البدء السريع ولتمكين البعثة من تنفيذ عملياتها الأولى اعتباراً من ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وأبلغت اللجنة بأن تلك الأموال قد أُدبجت بعد ذلك في طلب منح سلطة الالتزام بتمويل أولي قدره ٤٩,٩ مليون دولار، وهو طلب وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٣/٦٩ المؤرخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ووفقاً لما ذكره الأمين العام، فإن ذلك هو السبب في عدم إدراج مبلغ ٢ مليون دولار الأولي في تقرير الأداء الأول.

١٣ - وفي هذا الصدد، أعربت اللجنة الاستشارية، في سياق نظرها في سلطة الدخول في التزامات بشأن إنشاء آلية لرصد الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، عن فهمها أن النفقات المتكبدة بموجب سلطة الأمين العام عملاً بأحكام الفقرة ١ (أ) من قرار الجمعية العامة ٢٤٩/٦٨ لا يمكن عكسها إلا في سياق موافقة الجمعية العامة على الميزانية المقترحة ذات الصلة، وليس من خلال الموافقة على سلطة التزام أخرى.

١٤ - وبالإضافة إلى ذلك، ترى اللجنة الاستشارية أنه عند الالتزام بمبلغ ٢ مليون دولار المذكور أعلاه في إطار النفقات غير المنظورة والاستثنائية لتغطية النفقات الأولية لبعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيولا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، فإن الأمين العام تجاوز

في الواقع حدود السلطة المخولة له لعام ٢٠١٤ فيما يتعلق بالالتزامات المعتمدة عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٩/٦٨ بمبلغ قدره ٩٠٥ ٠٠٠ دولار.

١٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية بقلق أن حد ٨ ملايين دولار المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٢٤٩/٦٨ قد تم تجاوزه بمبلغ ٩٠٥ ٠٠٠ دولار خلال عام ٢٠١٤. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام مراعاة الحدود والأحكام التي حددها الجمعية فيما يتعلق بالمبالغ التي يلتزم بها في إطار النفقات غير المنظورة والاستثنائية، دون موافقة مسبقة من اللجنة الاستشارية.

الفروق في افتراضات الميزانية عن فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

١٦ - فيما يتعلق بالتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، يشير الأمين العام في الفقرة ١٦ من تقريره إلى أن النقصان الصافي بمبلغ ٢٤,٥ مليون دولار يُسبب تزايد قوة دولار الولايات المتحدة بشكل عام في عدد من أسعار الصرف المعمول بها أثناء السنة بالمقارنة مع الأسعار المدرجة في الاعتماد الأولي. ويرد وصفٌ للتقلبات في أسعار عدة عملات في الفقرات ١٧ إلى ٢٠ من التقرير. وزُوِّدت اللجنة الاستشارية بتصنيف إضافي يرد في الجدول أدناه بحسب أوجه الإنفاق المتعلقة بفئات الوظائف وغير المتعلقة بها. وفيما يتعلق بالتضخم، يرد في الفقرات ٢٢ إلى ٢٦ من التقرير مزيد من التفاصيل عن العناصر المتعلقة بالوظائف وغير المتعلقة بها التي أدت إلى انخفاض الاحتياجات بقيمة ٥,٣ ملايين دولار.

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الفئة الفنية	فئة الخدمات العامة	أوجه الإنفاق غير المتعلقة بالوظائف	الاقتطاع الإلزامي من مرتبات الموظفين المجموع	الاحتياجات
(١٢,٨)	(٥,٥)	(٤,٧)	(١,٥)	(٢٤,٥)

١٧ - وفيما يتعلق بمسألة تقلبات أسعار صرف العملات، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة أذنت للأمين العام في قرارها ٢٤٦/٦٧ (الجزء عاشر، الفقرة ٨) بإبرام عقود الشراء الآجل اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ لحماية الأمم المتحدة من تقلبات أسعار الصرف. وأشارت اللجنة، في تعليقاتها السابقة على تقرير الأداء الثاني عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ بشأن تجربة الأمين العام المتعلقة بالشراء الآجل، إلى أن اتفاقات الشراء الآجل للفرنك السويسري أبرمت للفترة من أيار/مايو إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بمبلغ قدره ١٥٠ مليون فرنك سويسري وإلى أنه قد لوحظ

فرق إيجابي صافٍ بين الأسعار الآجلة المتعاقد عليها وأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة بلغت قيمته ٣,٥ ملايين دولار. وأبلغت اللجنة آنذاك بأن الأمانة العامة تخطط لتنفيذ عملية شراء آجل بمبلغ قدره ٢٠ مليون فرنك سويسري كل شهر من عام ٢٠١٤، وذلك لتغطية جزء من تكاليف الموظفين في الميزانية العادية. وترى الأمانة العامة أن هذا من شأنه أن يقدم للمنظمة تأكيداً في اليوم الذي يجري فيه الاتفاق على هذه المعاملات عن المبالغ التي سيجري دفعها في نهاية المطاف. ووافقت اللجنة على أن الشراء الآجل، استناداً إلى التجربة الأولية، قد أعطى المنظمة، في ما يبدو، يقينا أكبر بالنسبة للميزانية وقد يصبح أداة هامة في يد الأمين العام يتحكم بها على نحو أفضل بما يترتب على تقلبات سعر العملات من آثار في الميزانية (A/68/656، الفقرات ١٢-١٤).

١٨ - وأيدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٥/٦٨ ألف - باء، توصية اللجنة الاستشارية بأن يجري الأمين العام تقييماً أكثر شمولاً عن تجربة الشراء الآجل في تقرير الأداء الأول عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وتلاحظ اللجنة أن التقرير الحالي للأمين العام لا يتضمن أي تفاصيل من هذا القبيل. وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأن اتفاقات الشراء الآجل بالفرنك السويسري البالغ مجموعها ٨٠ مليون فرنك سويسري لم تُبرم إلا في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ومع ارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل الفرنك السويسري في الربع الأخير من عام ٢٠١٤، فإن صافي الفرق بين الأسعار الآجلة المتعاقد عليها وأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة كان سلبياً. وأبلغت اللجنة كذلك بأنه سيجري الإبلاغ عن الآثار المترتبة على الشراء الآجل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ في سياق تقرير الأداء الثاني عن فترة السنتين. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن إجراء التقييم الشامل لتجربة الأمين العام بشأن استخدام الشراء الآجل في الأمم المتحدة إزاء تقلبات أسعار الصرف قد تأخر عن موعده وأن أوان تقديمه. وتتطلع اللجنة إلى الاطلاع على هذا التقييم في سياق تقرير الأداء الثاني عن فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

١٩ - وعلى النحو المبين في الفقرات ٢٧ إلى ٢٩ من تقرير الأمين العام، فإن تسويات التكاليف القياسية التي تعكس الأثر الصافي الناشئ عن التغيرات في التكاليف القياسية للمرتبات، والتكاليف العامة للموظفين، ومعدلات الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين تمثل زيادة قدرها ٣٢,٢ مليون دولار. ويتضمن ذلك التنقيحات التي أدخلت على التكاليف القياسية للمرتبات عام ٢٠١٤ التي تستند إلى التجربة الفعلية المستفادة من متوسط كشوفات المرتبات في كل مركز من مراكز العمل. وتعكس الزيادة الصافية التي تبلغ ٣٧,٢ مليون دولار متوسط صافي تكاليف المرتب الأساسي التي كان الارتفاع فيها أعلى من المتوقع في الاعتماد

الأولي. ويتضمن ذلك أيضا تسويات التكاليف العامة للموظفين التي تظهر نقصانا صافيا قدره ٥ ملايين دولار استنادا إلى التجربة الفعلية خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، مقارنة بالمبالغ المتوقعة في الاعتماد الأولي.

٢٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن عنصرا واحدا من هذه التسويات التصاعدية في التكاليف القياسية هو مبلغ مقيد بقيمة ٥,٥ ملايين دولار في تسويات كشوف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين فيما يتعلق بالبواب ٣٤، السلامة والأمن (A/69/612)، المرفق الأول). وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأن هذا المبلغ المقيد يعكس في المقام الأول التسويات التصاعدية في متوسطات كشوف المرتبات في نيويورك وبيروت وأديس أبابا؛ غير أنه لم يُقدّم إليها أي إيضاحات أخرى. وتلاحظ اللجنة الاستشارية عدم الوضوح في التسويات التي أدخلت على التكاليف القياسية للموظفين فيما يتعلق بالبواب ٣٤، السلامة والأمن، وتتوقع أن تُقدّم تفاصيل أخرى في هذا الصدد إلى الجمعية العامة لكي تنظر فيها.

٢١ - وعلى النحو المبين في الفقرتين ٣٠ و ٣١ من تقرير الأمين العام، قرّرت الجمعية العامة استخدام معدل شواغر قدره ٨,٧٥ في المائة لموظفي الفئة الفنية و ٦,٤ في المائة لموظفي فئة الخدمات العامة كأساس لحساب الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ويشير الأمين العام إلى أن متوسط معدلات الشغور الفعلية لوظائف الفئة الفنية هو ٩,٠ في المائة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ و ٥,٠ في المائة لوظائف فئة الخدمات العامة.

التقديرات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

٢٢ - يحدّد تقرير الأمين العام، كما سبقت الإشارة، الاحتياجات المنقحة في إطار أبواب النفقات بمبلغ ٥٧٣,٣ ملايين دولار لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (المرجع السابق، الفقرة ٥). وفيما يتعلق بتقديرات الإيرادات، يعرض الأمين العام، في الفقرات ٣٣ إلى ٣٦ من تقريره، التقديرات المنقحة لإيرادات فترة السنتين بمبلغ ٥٣٣,٠ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ٩,١ ملايين دولار، أو ١,٧ في المائة تشمل ما يلي: (أ) زيادة قدرها ٨,١ ملايين دولار في إطار باب الإيرادات ١، الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين؛ (ب) زيادة قدرها ٦,٧ ملايين دولار في إطار باب الإيرادات ٢، الإيرادات العامة، تعكس إلى حد كبير زيادة في إيرادات الفوائد، والمبالغ المستردة من نفقات السنوات السابقة، والإيرادات المتنوعة؛ و (ج) نقصان قدره ٥,٧ ملايين دولار في إطار باب الإيرادات ٣، الخدمات المقدمة للجمهور.

٢٣ - وفيما يتعلق بانخفاض الإيرادات تحت بند الخدمات المقدمة إلى الجمهور الناجم عن التنقيح التزولي لتقديرات الإيرادات، يشير التقرير إلى أن ذلك يعزى في المقام الأول إلى انخفاض مبيعات إدارة البريد من الأصناف المخصصة لهواة جمع الطوابع وانخفاض مبيعات المنشورات المطبوعة مقارنة بما كان متوقعا، وانخفاض حجز الجولات المصحوبة بالمرشدين في المقر نظرا للقيود الأمنية ذات الصلة بالمخطط العام لتحديد مباني المقر. وفي هذا الصدد، طلبت اللجنة مزيدا من التفاصيل بشأن التنقيح التزولي لتقديرات الإيرادات، إلى جانب الاتجاهات السائدة بين توقعات الإيرادات الأولية والمبالغ المعتمدة في نهاية المطاف في فترات السنتين الأخيرة. وترد التفاصيل في الجدول أدناه. وتلاحظ اللجنة أن المبالغ الموافق عليها أصلا للأنشطة المدرجة للدخل خضعت على الدوام للتنقيح فخُفضت خلال فترة السنتين، وذلك على مدى فترات السنتين الثلاث الماضية.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الإيرادات الأولية المعتمدة للفترة ٢٠١١-٢٠١٠	الإيرادات النهائية المعتمدة للفترة ٢٠١١-٢٠١٠	الإيرادات الأولية المعتمدة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣	الإيرادات النهائية المعتمدة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣	الإيرادات الأولية المعتمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	التقديرات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥
١ ٢٩٦,٥	٤٣٦,٧	٢٠٨,٦	(٩٥٩,٦)	١٨٥,١	(٣ ٢٨٤,٨)
٦٠٩,٢	(٤١٦,٥)	٢٠٥,٦	(٣٢,٨)	٤٤٣,٧	(٦٣٦,٩)
(١ ٠٦٤,٤)	(٥٦٦,٧)	(٥٤٥,٦)	(١ ١٦٨,٧)	(٢٤٢,٠)	(٩٧٨,٢)
٦٢٣,٧	٦٨٢,٦	٢٥٢,٤	٦٩٣,٢	١٦٠,٦	١٦٢,٥
٥٤٠,٦	٨٩٥,٠	٧٩,٩	٧٧٠,٠	٤٩٤,٣	٥٩٩,٣
٣١٦,٢	٢٩٣,١	١٧٩,٧	٩٣,٣	٧٧,٢	(١٦١,٢)
٥٥٦,١	١ ٠٠٥,٦	٤٧٩,٢	٦٦٤,٠	٦٤٥,٣	٢٨٧,٢
(٣٠٣,٥)	(٤٧٠,١)	(٢١٨,٠)	(١ ٥٤٣,٤)	(٢٤٣,٠)	(١٣٩,٢)
(٧٦٢,٨)	(٧٠١,٨)	(٧٥٧,٢)	(١ ٠٣١,٤)	(٧٩٠,٠)	(٨٠٣,٢)
١ ٨١١,٦	١ ١٥٧,٩	(١١٥,٤)	(٢ ٥١٥,٤)	٧٣١,٢	(٤ ٩٥٤,٥)

٢٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية بقلق أن تقديرات الإيرادات فيما يتعلق بباب الإيرادات ٣ استلزمت تنقيحا نزوليا على مدى فترات السنتين الثلاث الأخيرة، مما يدعو إلى التشكيك في صحة افتراضات الميزانية الأولية المتعلقة بالأنشطة المدرجة للدخل ذات الصلة. وتعزم اللجنة أن تبقي هذه المسألة قيد الدرس في سياق نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

٢٥ - وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفقرة ٣٧ من تقرير الأمين العام. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على التقديرات المنقحة الواردة في تقرير الأمين العام، رهنا بإجراء ما قد تمليه الضرورة من تسويات نتيجة نظر الجمعية العامة في المسائل المعروضة عليها الآن، ومنها البيان الموحد عن التقديرات المنقحة والآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية.

المرفق

معلومات أساسية عن الالتزامات الموافق عليها بموجب أحكام
الفقرة ١ (أ) من قرار الجمعية العامة ٢٤٩/٦٨

١ - المساعي الحميدة في سبيل الدفع قدما بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) بشأن
الجمهورية العربية السورية: ٦٥٠ ٥٠٠ دولار

في سبيل الدفع قدما بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) بشأن الجمهورية
العربية السورية، سيغطي الاعتماد البالغ ٦٥٠ ٥٠٠ دولار أنشطة المساعي الحميدة للأمين
العام عن الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

وستغطي الموارد تكاليف خمس وظائف (١ و أ ع، ١ ف-٥، ٢ ف-٣، ٢ خ م)
وتكاليف تشغيلية أخرى.

٢ - الفريق المتقدم من أجل بدء الأعمال التحضيرية من أجل إنشاء بعثة للأمم المتحدة
لمراقبة الانتخابات في بوروندي: ٤٤٩ ٥٠٠ دولار

ستغطي الموارد البالغة ٤٤٩ ٥٠٠ دولار احتياجات الفريق المتقدم في الفترة
من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ للتأكد من أن بعثة الأمم المتحدة
لمراقبة الانتخابات في بوروندي المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ٢١٣٧ (٢٠١٤) تضطلع
بوظائفها بالكامل في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

وستغطي الموارد تكاليف ١٨ وظيفة (١ و أ ع، ١ مد-٢، ١ مد-١، ١ ف-٥،
٤ ف-٤، ٤ ف-٣، ٢ خ م، ٤ م أ م) وتكاليف تشغيلية أخرى.

٣ - مجلس المقر للتحقيق في بعض الحوادث التي وقعت في قطاع غزة: ٤٧١ ٩٠٠ دولار
سيغطي الاعتماد البالغ ٤٧١ ٩٠٠ دولار أنشطة مجلس المقر للتحقيق في بعض
الحوادث التي وقعت في قطاع غزة في الفترة من ٨ تموز/يوليه إلى ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٤.
وستغطي الموارد تكاليف خمسة من أعضاء المجلس الستة (١ و أ ع، ١ أ ع م،
١ مد-٢، و ٢ ف-٥) وتكاليف تشغيلية أخرى.

٤ - بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية: ٢٠٠ ٦٦٨ دولار

عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٧/٤٢ جيم، الذي أكد مجلس الأمن من جديد بموجب قراره ٦٢٠ (١٩٨٨)، أجريت تحقيقات في ادعاء استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وطلب إلى منظمة الصحة العالمية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقديم خبرتهما وتوفير الدعم التقني للاضطلاع بالبعثة.

وستغطي الموارد البالغة ٢٠٠ ٦٦٨ دولار سداد تكاليف البعثة إلى منظمة الصحة العالمية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

٥ - رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا: ٤٠٠ ٦٣٤ ٢ دولار

نشرت بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا للحفاظ على تعزيز مشاركة الأمم المتحدة في البلد، ورصد حالة حقوق الإنسان، وتوفير التحليلات التي تسترشد بها الأمم المتحدة في استجابتها للأزمة. وستغطي الموارد البالغ مجموعها ٤٠٠ ٦٣٤ ٢ دولار تكاليف الأنشطة المقرر الاضطلاع بها في الفترة من ١٦ آذار/مارس إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

وستغطي الموارد تكاليف المساعدة العامة المؤقتة (١ ف-٥، ٢ ف-٤، ٧ ف-٣، ٣ خ ع (رأ)، ١٦ م ف و، ١٢ رم) والمساعدة العامة المؤقتة المتصلة بزيادة الاحتياجات في فترة الانتخابات وتكاليف تشغيلية أخرى.

٦ - آلية الرصد من أجل الجمهورية العربية السورية: ٢٠٠ ٢٠٣١ دولار

دعا مجلس الأمن في قراره ٢١٦٥ (٢٠١٤) إلى الإسراع بنشر آلية للرصد تقوم، بموافقة البلدان المعنية المجاورة للجمهورية العربية السورية، بمراقبة تحميل جميع شحنات الإغاثة الإنسانية التي ترسلها الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركاؤها المنفذون في مرافق الأمم المتحدة ذات الصلة، ومراقبة فتح أي شحنة منها بعد ذلك من قبل سلطات الجمارك للبلدان المعنية المجاورة، من أجل المرور إلى الجمهورية العربية السورية عبر المعابر الحدودية، مع إخطار الأمم المتحدة للسلطات السورية، من أجل تأكيد الطابع الإنساني لشحنات الإغاثة هذه.

وعلى سبيل التدبير المؤقت، أتاح الإذن الممنوح للأمين العام للدخول في التزامات لتغطية النفقات غير المنظورة والاستثنائية تغطية مبلغ ٢٠٠ ٢٠٣١ دولار. والتمست موافقة

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة لتلبية احتياجات آلية الرصد من أجل الجمهورية العربية السورية وأقرَّ رصد مبلغ إضافي قدره ٨٠٠ ٥٢٩ ١ دولار.

وستلزم الموارد الإجمالية لتمويل الآلية في الفترة من ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وستغطي تكاليف ٥٢ وظيفة (١ مد-٢، ١ مد-١، ٤ ف-٥، ٥ ف-٤، ٧ ف-٣، ٤ ف-٢، ١ م ف و، ١٧ م، ١٢ م أم) وتكاليف تشغيلية أخرى.